

درجة تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في منهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في سلطنة عُمان

" دراسة تحليلية "

سيف المعمرى

أحمد الربعاني

جليلة البلوشي

سلطنة عُمان

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف درجة تضمين كتب منهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (3- 12) الأساسي بسلطنة عُمان لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتم جمع البيانات بواسطة قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي التي تم تحكيما عن طريق طريقة دلفي (Delphi) على مدى ثلاث جولات مُتتالية وتم التأكد من صدقها وثباتها، وقد طبقت الدراسة على محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) بمعدل (20) كتابًا للفصلين الأول والثاني على مستوى المراحل دراسية الثلاث، وأظهرت النتائج أن المؤشر الأول: النظام المؤسسي للدولة يُمثّل أعلى درجة في تضمينه لمفاهيم الاقتصاد المعرفي ويُمثّل مؤشر نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أقل درجة في تضمينه لمفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب المنهج للصفوف (3-12) الأساسي، كما أشارت النتائج إلى أن مفاهيم الاقتصاد المعرفي ضمنت على شكل نصوص بدرجة أكبر من تضمينها بالأشكال التوضيحية والجدول والخرائط، وأشارت النتائج أيضًا إلى أن مرحلة التعليم لما بعد الأساسي للفصلين الحادي عشر والثاني عشر تأتي في المرتبة الأولى في درجة تضمينها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب المؤشرات الأربعة يليها الحلقة الثانية لمرحلة التعليم الأساسي في حين لم تحظى هذه المفاهيم بأي بكتب الحلقة الأولى، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات المُتجددة والمُستمرة التي تُضمّن مفاهيم الاقتصاد المعرفي في مُختلف المقررات والمراحل الدراسية بما يتواءم مع مُتطلبات الاقتصاد المعرفي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، كتب منهج الدراسات الاجتماعية.

**THE DEGREE OF EMBEDDING CONCEPTS OF KNOWLEDGE
ECONOMY IN SOCIAL STUDIES CURRICULUM FOR GRADES (3-12)
IN OMAN**

“ANALYTICAL STUDY”

Jalela Al-bloshy

Ahmad Al-rabaany

Saif Al-Ma'amary

Oman

ABSTRACT

This study was designed to identify the rate of introducing knowledge economy at social study classes in grades (3-12) in Oman, data was collected by list of knowledge economy which was precise on Delphi style at three stages veracity & stability were done. The study was applied on social study classes grades (3-12) by (20) books in each semester.

Results showed that social system of the country was the highest and the information technology & communication (ICT) was the least on, concepts of knowledge economy were texts more than diagrams, tables & maps. Classes 11&12 have the highest rates of knowledge economy, the second stage and elementary classes were the least on interest.

Researchers recommend making more & more research on this field in addition of up to date information.

Key words: Knowledge Economy, Social Study curriculum Books.

مقدمة الدراسة:

بدأ الاقتصاد المعرفي في نهاية القرن العشرين كنمط جديد من الاقتصاد الناتج من التغيُّر والتطوُّر السريع والمُستمر في المعرفة والعلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي حلَّ محل الأيدي العاملة والآلة والبتروكيميا كمواد للقوة والثروة في المجتمعات على المستوى الدولي والاقليمي.

وتعود البدايات الأولى لنشأة الاقتصاد المعرفي في بداية القرن العشرين نتيجة لزيادة الدور الاقتصادي للمعارف والتطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات (محمد، 2014)، والذي ارتبط منذ بداية ظهوره بالعديد من المصطلحات كالاقتصاد الجديد والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الشبكي والاقتصاد المبني على المعرفة؛ والتي تلقت جميعاً في كيفية إنتاج وتوزيع المعرفة (Hansen , 2011)، على شكل مُنتجات وخدمات قائمة على الأنشطة كثيفة المعرفة تُساهم في التقدم العلمي والتكنولوجي (Powell, 2004)، ورفاهية المُجتمعات والشعوب.

ويُستخدم مفهوم الاقتصاد المعرفي في الاقتصادات المتقدمة لوصف الاتجاهات التي يكون فيها إنشاء وتوليد المعرفة واستخدامها في الإنتاج كعامل ذا أهمية متزايدة (Hogan& Seidman, 2011)، ويُعرّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه: " الاقتصاد الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها الكافي في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمجتمع المدني والسياسي والحياة الخاصة وصولاً إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية من خلال بناء القدرات البشرية وتوزيعها توزيعاً ناجحاً" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015، 87)، ويُعرّفه بويل وسنيلمان (Powell& Snellman, 2011, 2004) على أنه: إنتاج واستخدام أنشطة كثيفة المعرفة تعتمد على القدرات الفكرية أكثر من المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية وتتضمن المكونات الرئيسية للاقتصاد المعرفي وتُساهم في زيادة التقدم التقني والتقدم العلمي.

ومن الناحية التربوية يُعرّفه دينموك وجوخ (Dinmmock& Goh, 2011, 219) على أنه : " تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وإنتاجها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية"، ويُعرّفه

البستنجي (2011، 97) على أنه: "الاقتصاد الذي يعتمد على بناء معارف أكاديمية عميقة لدى الفرد وقدر كبير من توجهه نحو مهنة بعينها في أثناء حصوله على المعرفة".

ويتميز الاقتصاد المعرفي بميزة أساسية وهي أن المعلومات والمعرفة تدخل في مكوناته وعملياته ومُنتجاته باعتبارها أهم الموارد الاقتصادية الحديثة التي تُحاول الدول والمُنظمات والمؤسسات بمختلف أشكالها الاستفادة منها لاستدامة النمو الاقتصادي لديها، وبالإضافة إلى ذلك تدخل مُميزات وخصائص أخرى، منها: أولاً: العولمة التي حوّلت الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة ألغت فيها الحواجز المكانية والزمانية (الزعبي، 2011) وأصبح فيها اقتصاداً مفتوحاً قلّ فيه تأثير الموقع بسبب استخدام الأدوات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أدت إلى ظهور التجارة الإلكترونية والأسواق والمنظمات الافتراضية وسهّلت سرعة وسهولة الوصول إليها (Tocan, 2012).

كما أنه اقتصاد افتراضي شبكي رقمي قائم على العمل الافتراضي من خلال الرقمنة والشبكات والانترنت (Hadad, 2017)، وما نتج عن ذلك من هيمنة قطاع الخدمات والنمو التكنولوجي والمعلوماتي وتكامل الإنتاج (Shiryayev, et al, 2016)، من خلال ظهور السلع المعرفية التي يمكن رقمنتها ونقلها عبر الشبكات وأجهزة الكمبيوتر مثل المجالات والكتب والصور الفوتوغرافية والموسيقى أو العمليات الرقمية التي تتمثل في المنتجات أو الخدمات التي تعتمد على مُقدمي الخدمات ذوي المعرفة المتخصصة مثل المعلومات وخدمة البحث التي أعادت تنظيم وظيفة الخدمة إلى منتج قائم على المعرفة (Ceri, 2001).

ويمتاز هذا الاقتصاد أيضاً بالمرونة والقدرة على التطوع والتكيف مع المُستجدات المُتسارعة والتطور والتجدد باستمرار وتوليد مُنتجات فكرية جديدة (البطارسة، 2005)، وقدرته على ابتكار مُنتجات فكرية ومعرفية وغير معرفية جديدة لم تعرفها الأسواق من قبل من خلال الاستثمار في الإنتاج العلمي والتقني الذي يعتمد على البحث والتطوير وبراءات الاختراع وتدفق المعرفة (Arundel, 2005). كما أنه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية (أبو جحلة، 2014) وخضوعه لقانون تزايد العوائد وتناقُص التكاليف مع الاستمرار في الاستخدام والتوسع في استخدام العمالة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015).

ويستند الاقتصاد المعرفي على أربعة ركائز أساسية، هي: أولاً: النظام المؤسسي للدولة وما يُنتجُه من حوافز اقتصادية تسمح بتطوير الموارد وتخصيصها وتشجيع ريادة الأعمال والحث على ابتكار ونشر وتطبيق المعرفة بكفاءة وفاعلية (World Bank, 2007)، وثانياً: نظام البحث والتطوير والابتكار: وهو نظام ابتكارٍ فعّالٍ مُكوّنٍ من الشركات ومراكز البحوث والجامعات والاستشاريين والمُنظمات التي يُمكنها من مواكبة الثورة المعرفية، والاستفادة من المخزون المُتزايد للمعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية (Sundac & Krmpotic, 2011)، وثالثاً: نظام التعليم والتدريب: المُتمثّل في نظامٍ تعليميٍّ فعّالٍ ومُنتجٍ يُلبيّ مُتطلبات الاقتصاد المعرفي ويضمن تدفق المعرفة بين الأفراد والشركات والمؤسسات من أجل نقل المعرفة للمجتمع (Hogan, 2011)، وأفراداً مُتعلمين ومهرة قادرين على توليد المعرفة وتبادلها واستخدامها (World Bank, 2003)، ورابعاً: نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT): التي تُسهّل التواصل الفعّال بين المؤسسات، ونشر المعارف والمعلومات وتجهيزها (Robertson, 2008).

وإذ يؤدي تعزيز هذه الركائز إلى زيادة في كمية ونوعية مجموعة المعارف المُتاحة؛ مما يُؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي للدول (Tocan, 2012)، تعتمد غالبية المؤشرات الدولية على هذه المُتطلبات والركائز الأربعة التي تقيس قدرة الدول على توليد وتبني المعرفة ونشرها ومدى جاهزيتها للتنافس في ما بينها (مخيمر؛ وأبو طه، 2009)؛ وقد استفاد الباحثون من هذه الركائز الأربعة من خلال بعض المؤشرات العالمية في الاقتصاد المعرفي لاشتقاق مفاهيمه وتمثّلت هذه المؤشرات في: أولاً: مؤشر مُنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 1996)، ثانياً: مؤشر مكتب الإحصاء الاسترالي (APEC, 2000)، ثالثاً: مؤشر الاتحاد الأوربي (ECKEI, 2008)، رابعاً: مؤشر البنك الدولي (KAM, 2005)، خامساً: مؤشر المعرفة العربي (2016) للخروج بقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي لتحليل درجة توافرها في محتوى كتب منهج الدراسات الاجتماعية.

وحيث يتم تخطيط المناهج ومبادئها باختيار المعرفة التي ينبغي أن تعمل على إعداد الطلاب ليس فقط من أجل الحصول على الوظائف وإنما يتعدى ذلك بتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات التي تُساعدهم على الاستمرار في تلك الوظائف (Yim, 2004)، تبرز أهمية الكتاب المدرسي كأداة لتنفيذ المنهج الدراسي - رغم التقدم العلمي والتقني الواسع في أساليب وأدوات تنفيذ المنهج- وتتجاوز وظيفته كونه مخزن للمعلومات والحقائق فقط (أبو لبدّة،

(2007)، إلى كونه ترجمة صادقة عن المنهج والمرجع الأول للمعلم كمصدر للمعلومات المنظمة ومرجع للتخطيط والتنفيذ وإثارة دافعية الطلاب والمرجع الأول للطلاب في عملية التعلم (الخطيب؛ والزعبي، 2009)،

وانطلاقاً من الدور الرئيس لمناهج الدراسات الاجتماعية التي تتمحور حول دراسة العلاقة بين الانسان والمجتمع الذي يعيش فيه وعلاقة ذلك المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، ودراسة ميادين نشاط وتفاعلات الانسان وعلاقته ببيئته والمشكلات التي نتجت عن تلك التفاعلات (عدوان، 2009)، وكونها مصدراً للتعلم الاجتماعي والتربية الاجتماعية من خلال إثارة اهتمام المتعلمين بالمشكلات الاجتماعية الحاضرة ومشاركتهم الواعية في مواجهة مشكلات مجتمعاتهم ومعرفة واقعهم بالنسبة للعالم والعمل على تحسين وتطوير هذا الواقع (عبدالرحمن، 2012)، وإسهامها في تنمية وعي الأفراد بحتمية التغيير الاجتماعي في ضوء التغيير العالمي وإعداده لتقبل هذا التغيير وتشجيعهم على أن يكونوا عنصرًا فعالاً في صنع التغيير بما يحقق نفعهم هم والمجتمع الذي يعيشون فيه (الزيادات، وقطاوي، 2010).

وتأكيداً على أهمية هذا الدور لمناهج الدراسات الاجتماعية، تناولت بعض الدراسات والبحوث التربوية هذا المنهج في إطار الاقتصاد المعرفي ومن هذه الدراسات دراسة (العساف، 2013) التي هدفت إلى التحقق من مدى وعي معلمي الدراسات الاجتماعية بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي، وتكونت عينة الدراسة من (125) معلماً ومعلمة من معلمي الدراسات الاجتماعية (تاريخ، جغرافيا، معلم مجال اجتماعيات) في مديرية تربية عمان الثانية اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة، باستخدام أداة خاصة تم تطبيقها على عينة الدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها. وكشفت نتائج الدراسة أن وعي المعلمين بأدوارهم التدريسية في ضوء المناهج المبنية على الاقتصاد المعرفي كان مرتفعاً، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في وعي المعلمين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المعلمين الحاصلين على درجة الماجستير، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وعي المعلمين تبعاً لمتغيرات الخبرة، والتخصص، والجنس.

ودراسة (العبد اللات، 2009) التي هدفت إلى التعرف إلى درجة امتلاك طلبة المرحلة الثانوية في الأردن للمهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية المطورة نحو الاقتصاد المعرفي، ودرجة امتلاك الطلاب للمهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية المطورة نحو الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، باستخدام استبانة مكونة من (75) مهارة أعدت في ضوء تحديد قائمة بالمهارات التكنولوجية اللازمة

لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى أن الطلاب يمتلكون المهارات التكنولوجية اللازمة لتعلم مناهج الدراسات الاجتماعية بدرجة متوسطة يقع أعلاها في محور معرفة المهارات الحاسوبية الأساسية وأقلها في محور استخدام أدوات ومصادر التعلم التكنولوجية وذلك من وجهة نظر الطلاب أنفسهم ، وأن أكثر درجات المهارات امتلاكاً لدى الطلبة كانت لمهارة استخدام الشبكة العالمية للمعلومات والشبكة المحلية في المدارس، وأقلها درجة كانت للمهارات المتعلقة بنظم المعلومات الجغرافية. وأوصت الدراسة بالاستفادة من قائمة المهارات التي وضعت، ونتائج قياس درجة امتلاكها في تطوير مباحث الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانية التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.

ودراسة محمد (2015) التي هدفت إلى التعرف على فاعلية برنامج تدريبي مقترح قائم على الاقتصاد المعرفي لتنمية المهارات الأدائية لمعلمي الدراسات الاجتماعية ومهارات توليد المعلومات لدى تلاميذهم من خلال عينة مكونة من (20) معلماً من محافظة القاهرة و(100) تلميذ من تلاميذهم باستخدام بطاقة ملاحظة لأداء المعلمين واختبار مهارات توليد المعلومات للتلاميذ، وأشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات المعلمين والتلاميذ في التطبيق القبلي والبعدي في كل من بطاقة الملاحظة واختبار مهارات توليد المعلومات لصالح القياس البعدي، وكان من بين توصيات الدراسة إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين بحيث يتم التركيز على المهارات التخصصية والميتا معرفية والاجتماعية لرفع كفاياتهم في تخطيط وتنفيذ وتقييم العملية التعليمية.

أما على مستوى تقييم كتب الدراسات الاجتماعية في ضوء الاقتصاد المعرفي فقد هدفت دراسة العدوان والحمادي (AlEdwan & Hamaidi, 2010) إلى تقييم كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية من الصفوف (1- 3) في ضوء معايير الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر (174) معلماً من معلمي محافظة مادبا في الأردن المرحلة الابتدائية في الأردن، باستخدام المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبيان تناول خمسة معايير للتقييم للاقتصاد المعرفي تضمنت: مهارات التفكير، ومهارات التقييم الذاتي، ومهارات الاتصال، ومهارات التكنولوجيا، والمهارات البحثية، ولكل معيار ثماني فقرات توضح المهارات المطلوبة، وأبرزت النتائج أن محتوى الكتب الدراسية الدراسات الاجتماعية لا يشير إلى فلسفة الاقتصاد القائم على المعرفة مباشرة، وأن هناك محاولة لإدراج معايير الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية والوطنية في الصفوف الثلاث الأولى ولكن هذه المحاولة من نظام التعليم الأردني تحتاج إلى دمج معايير مهارات التفكير بشكل أكثر فعالية من أجل الحصول على المزيد من الآثار المترتبة على ذلك.

وعلى مستوى الدراسات التي تناولت مفاهيم الاقتصاد المعرفي، هدفت دراسة (طمان، 2015) إلى بناء نموذج مُقترح قائم على التعلم المُدمج لتطوير مناهج الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية لتنمية مفاهيم الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية، من خلال إعداد استبانة بمفاهيم الاقتصاد المعرفي المُتعلقة بنشاط التجارة الإلكترونية مكونة من (35) مفهوماً تم تحليل محتوى منهج الاقتصاد للصفوف الأول والثاني والثالث الثانوي في ضوءها، وتحديد مدى توافرها لدى معلمي الاقتصاد بالمدارس الثانوية ومدى احتياجهم لها على عينة مُكونة من (102) مُعلماً، وأظهرت النتائج أن محتوى منهج الاقتصاد يُضمّم (6) من مفاهيم أداة الدراسة، وأن مُعظم مفاهيم القائمة غير متوفرة لدى معلمي الاقتصاد بالمدارس الثانوية، وأوصت الدراسة بضرورة تضمين هذه المفاهيم في محتوى المنهج، وعقد دورات تدريبية تُساهم في اكتساب المعلمين لتلك المفاهيم.

وبالرجوع إلى الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة - في ضوء ما أُطلعت عليه الباحثة- لاحظت قلة الدراسات التي تناولت الاقتصاد المعرفي في مناهج الدراسات الاجتماعية وعدم وجود دراسات تتبنّى مفاهيم الاقتصاد المعرفي من خلال مؤشرات ودرجة تضمينها في المناهج بصفة عامة ومناهج الدراسات الاجتماعية بصفة خاصة ، وعدم وجود أية دراسات تناولت منهج الدراسات الاجتماعية في ضوء الاقتصاد المعرفي في على المستوى المحلي في سلطنة عمان - في حدود ما أُطلعت عليه الباحثة- على الرغم من أن التكنولوجيا ومُجتمع المعرفة أحد ركائز فلسفة التعليم العماني التي كانت بعض أهدافها إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ونشرها وتوظيفها، وتعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي، واكتساب الكفايات والمهارات اللازمة لمجتمع المعرفة (الأمانة العامة لمجلس التعليم، 2017).

وتأكيداً على أهمية المنهج وضرورة تحوله بما يتواءم مع مُتطلبات الاقتصاد المعرفي وأهميته في تحقيق أهداف الاقتصاد المعرفي جاءت هذه الدراسة لتحليل كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3- 12) على مستوى المراحل التعليمية الثلاث في التعليم المدرسي بسلطنة عُمان لمعرفة مدى تضمينها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي ودرجة اختلاف تضمينها حسب مؤشرات الاقتصاد المعرفي واختلاف المراحل التعليمية والخروج بالاستنتاجات من خلال التحليل والتوصية بما تتطلبه نتائج الدراسة بما يتوافق مع مفاهيم الاقتصاد المعرفي ومُستجدات ومُتطلبات الاقتصاد المعرفي.

مُشكلة الدراسة:

يحتل التعليم أهمية كبيرة في خدمة المجتمعات واقتصادها وتطورهما؛ لإسهامه في رفع كفاءة العنصر البشري وتنمية معارفه ومهاراته، مما يجعل الإنفاق على التعليم استثمارًا بشريًا يُدرُ عائدًا معنويًا وماديًا على الأفراد والمجتمعات.

وتعتمد التنمية الاقتصادية في ضوء الاقتصاد المعرفي على الاستثمارات في التعليم والتدريب (Salem, 2014)، ويُنظر إليها على أنه عملية إنتاجية تنموية واستثمارًا طويل الأجل (بولصباح، 2013)، وأهم مصادر التنافس الدولي ومُفتاح الدخول لعصر الاقتصاد المعرفي وتطوير المجتمعات من خلال تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر محور العملية التعليمية (جمعة 2009).

ويحظى الاقتصاد المعرفي باهتمام كبير من الجانب التربوي من خلال العديد من الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي أثرت بشكل واضح على النظم التربوية خاصة بما يتعلق بفلسفة هذه النظم وسياساتها ومناهجها واستراتيجياتها الأدائية (النمراوي، 2014)، والتي حُظيت بدعمٍ مُميزٍ ومُتواصلٍ وبخاصة في مجال استثمار الموارد البشرية وتمكينها باعتبارها رأس المال المعرفي القادر على إحداث التنمية المجتمعية بمُختلف أبعادها في ظل محدودية الموارد المالية والطبيعية (البراك، 2011).

وفي ضوء هذا الاهتمام المُتزايد، تسعى سلطنة عُمان إلى تنمية رأس المال البشري من أجل المُساهمة بشكلٍ مُباشرٍ وغير مُباشرٍ في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال تمكين الطلاب من اكتساب المهارات والخبرات الضرورية وفق المنظومة العلمية العالمية للاقتصاد المعرفي والتي تُمكنهم من المُلائمة - بعد التخرج - بين ما اكتسبوه من كفاءات علمية وما يتطلبه سوق العمل (المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية، 2007).

وفي ضوء اهتمام معظم الدراسات والبحوث السابقة - في حدود ما أُطلعت عليه الباحثة - بتضمين موضوعات الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الجامعي وقلة الدراسات والبحوث التي تناولت الاقتصاد المعرفي في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، وانطلاقاً من (الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040م) المُنبثقة من الرؤية المُتمثلة في بناء مواردٍ بشريةً تمتلك المهارات اللازمة للعمل والحياة للعيش مُنتجةً في عالم المعرفة ومؤهلةً للتكيف مع مُتغيرات العصر وتحقيق المُواءمة بين مُخرجات نظام التعليم ومُتطلبات قطاعات العمل في الدولة والارتقاء بجودة النظام التعليمي وتعزيز الابتكار والإبداع والبحث العلمي في قطاع التعليم ما قبل الجامعي (ندوة التعليم في سلطنة عُمان، 2014)، تسعى هذه الدراسة لإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة تضمين محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في سلطنة عُمان لمفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب مؤشرات قائمة الاقتصاد المعرفي الأربعة ؟
2. ما درجة اختلاف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) حسب طريقة تضمينها؟
3. ما درجة اختلاف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) حسب اختلاف المرحلة التعليمية؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

1. تحليل محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في سلطنة عُمان للتعرف على مفاهيم الاقتصاد المعرفي المتوافرة في المنهج
2. تحديد درجة تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى كُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في سلطنة عُمان.
3. تحديد درجة اختلاف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) حسب مؤشرات الاقتصاد المعرفي الأربعة، وطريقة التضمين ، واختلاف المرحلة التعليمية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في إجابتها- ككافة الدراسات العلمية - على التساؤلات المطروحة باستخدام الأدوات البحثية، والطرق الموضوعية للبحث العلمي المتعارف عليها، وتكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1. أهمية موضوع الاقتصاد المعرفي الذي يحظى باهتمام دولي وعالمي.
2. قلة الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة - في حدود ما اطلعت عليه الباحثة- التي تناولت موضوع الدراسة من الناحية التربوية بشكلٍ عامٍ ومنهج الدراسات الاجتماعية بشكلٍ خاصٍ.
3. تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية التطوير التربوي والتعليمي في ضوء الاقتصاد المعرفي، وأهمية الدور المتوقع في ضوء مُتطلبات هذا التطوير، وكونها مُلبيةً لتوصيات العديد من الدراسات التربوية التي توصي بضرورة الوقوف على أهم المُستجدات التربوية والتعليمية للاندماج في عصر الاقتصاد المعرفي.

4. قد تُفيد هذه الدراسة في توجيه أنظار المسؤولين عن بناء وتطوير المناهج من خلال البيانات المُقدمة لمُراجعة المناهج الحاليّة وبناء مناهج قائمة على الاقتصاد المعرفي لجعلها أكثر ارتباطاً بالخطط الاستراتيجية للدولة وتوجهاتها للاندماج في عصر الاقتصاد المعرفي.

حدود الدراسة

تتحدد حدود الدراسة بالحدود الآتية:

1. الحدود الزمانية: العام 2018 / 2019م.

2. الحدود الموضوعية: قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي، وكُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12).

مصطلحات الدراسة :

1. الاقتصاد المعرفي: هو الاقتصاد الذي يقوم على خلق وتوليد المعرفة المُكتسبة ونقلها واستخدامها بشكل فعّال

من قبل الأفراد والشركات والمُنظمات والمجتمعات (2, 2002, OECD & World Bank).

2. مفاهيم الاقتصاد المعرفي: المفاهيم المُشتقة من المؤشرات العالمية للاقتصاد المعرفي والتي تم تصنيفها حسب

مُتطلبات ومؤشرات الاقتصاد المعرفي الأربعة: أولاً: النظام المؤسسي للدولة. ثانياً: نظام التعليم والتدريب.

ثالثاً: نظام البحث والتطوير والابتكار. رابعاً: نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

3. كُتب الدراسات الاجتماعية: هي كُتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في النظام التعليمي لسلطنة

عُمان. وعددها (20) كتاباً، موزعة إلى: (4) كتب في الحلقة الأولى ، و(12) كتاباً في الحلقة الثانية، و(6)

كتب في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي.

إجراءات الدراسة :

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها؛ أُستُخدم المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة المُراد دراستها ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً كيفياً بوصف خصائصها أو كمياً بتوضيح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها (التكروني، 2012) وذلك لتحليل مُحتوى كُتب الدراسات الاجتماعية الدراسية للصفوف من (3-12)،

والخروج باستنتاجات وتوصيات الدراسة. حيث قامت الباحثون بجمع المعلومات من عينة الدراسة " كُتُب الدراسات الاجتماعية للصفوف 3-12" باستخدام أسلوب تحليل المحتوى ومن ثم تحليل وتفسير هذه المعلومات وعرض نتائجها.

عينة الدراسة :

تم تطبيق الدراسة على محتوى كُتُب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3- 12) في المراحل الدراسية الآتية: (3- 4) التي تُمثّل الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، و(5- 9) التي تُمثّل الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، و(11- 12) التي تُمثّل مرحلة ما بعد الأساسي حيث تشتمل هذه المرحلة على مقررات إلزامية ومقررات اختيارية. وبلغ المجموع الكلي لكُتُب هذا المنهج (20) كتابًا كما يوضح جدول 1 ذلك:

جدول (1) توزيع مُجتمع الدراسة

م	المرحلة الدراسية	الصفوف	مجموع الكُتُب
1	الحلقة الأولى	4- 3	4
2	الحلقة الثانية	10- 5	10
3	ما بعد الأساسي	12- 11	6
4	المجموع الكلي	20	

أدوات الدراسة :

الصدق والثبات

ولتحقيق أداة الدراسة تم بناء قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي من خلال المؤشرات الدولية والعالمية الآتية: أولاً: مؤشر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 1996)، ثانياً: مؤشر (APEC) من قبل اللجنة الاقتصادية (APEC, 2000)، ثالثاً: مؤشر مكتب الإحصاء الاسترالي (Australian bureau of statistics, ABS)

(2000، رابعاً: مؤشر البنك الدولي المُضمّن في دراسة شين؛ ودهلان (Chen& Dahlman, 2005)، خامساً: مؤشرات الاقتصاد المعرفي من قبل الاتحاد الأوروبي (European Commission Knowledge Economy Indicators, 2008)، سادساً: مؤشر المعرفة العربي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2015)، بالإضافة إلى الاستفادة من الأدب النظري للدراسات التي تناولت الاقتصاد المعرفي. وتكونت قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي في صورتها الأولية من (296) مفهوماً، قُسمت وفق مُتطلبات ومرتكزات الاقتصاد المعرفي الأربعة، ويمثّل جدول 2 تصنيف هذه المفاهيم حسب مؤشرات الاقتصاد المعرفي:

جدول (2) مفاهيم الاقتصاد المعرفي في جولة دلفي (Delphi) الأولى

م	مؤشرات الاقتصاد المعرفي	التصنيف الفرعي للمفاهيم	مجموع المفاهيم	المجموع الكلي
1	مؤشر النظام المؤسسي للدولة	المفاهيم التنظيمية	42	116
		المفاهيم القانونية	23	
		المفاهيم الاقتصادية	51	
2	مؤشر نظام التعليم والتدريب	المفاهيم المتعلقة بالأفراد	33	78
		المفاهيم المتعلقة بالبرامج والتعليم	37	
		المفاهيم المتعلقة بالمعرفة	8	
3	مؤشر نظام البحث والتطوير والابتكار	المفاهيم المتعلقة بالبحوث	15	59
		المفاهيم المتعلقة بالإنتاج المعرفي	17	

27		المفاهيم المتعلقة بالابتكار		
43	14	المفاهيم المتعلقة بقطاع التكنولوجيا	نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:	4
	13	المفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية		
	16	مفاهيم المتعلقة بالتجارة الالكترونية		
296	المجموع الكلي لمفاهيم المؤشرات			5

وتم عرض قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي على المختصين من أساتذة كلية الادارة والاقتصاد بجامعة السلطان قابوس لمعرفة متوسط الاتفاق على هذه المفاهيم وسلامة الصياغة اللغوية لها كمرحلة مبدئية من التحكيم قبل الانتقال إلى التحكيم عن طريق نظام دلفي (Delphi) للتحكيم، وبعد الخروج بنتائج التحكيم التي نتج عنها القائمة الأساسية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي انتقلت الباحثة إلى مرحلة تحكيم القائمتين عن طريق دلفي (Delphi)، حسب الجولات الآتية:

أولاً: نتائج جولة دلفي (Delphi) الأولى لقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي

تمثلت الجولة الأولى من دلفي (Delphi) بعرض قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي على مجموعة من صنّاع القرار المحليين على مستوى الدولة ممن يمتلكون خبرة في الاقتصاد المعرفي في مختلف القطاعات بلغ عددهم (43) فرداً، بعد اعتذار (7) أفراد عن الاشتراك في التحكيم، وقد استغرق الوصول للخبراء فترة زمنية تراوحت من أسبوع إلى شهر ونصف، حيث تم التوصل إلى أرقام هواتفهم والبريد الإلكتروني الخاص بهم، وشرح الهدف من الدراسة، وتم أخذ موافقتهم للدراسة، وتم الاستقرار على (43) مُحكماً، وطبقاً لطريقة دلفي (Delphi) المُتبعة فقد تم توضيح الطريقة للخبراء وإرسال البريد الإلكتروني الخاص بقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي، ومنهم من تم إرسال نسخة ورقية، وطلب منهم إبداء آرائهم تجاه قائمة المفاهيم من خلال أربعة أبعاد رئيسية، هي: درجة أهمية المفهوم. ثانياً: صحة تصنيف المفهوم. ثالثاً: مناسبة المفهوم للبيئة العمانية، وإدراج المفهوم لمحتوى مناهج التعليم ما قبل الجامعي

مع إرفاق المصادر التي تم اشتقاق المفاهيم منها، وقد تم وضع سؤال مفتوح لأي إضافات أو تعليقات يرغب المُحكّم في إضافتها .

وقد قاموا بالإجابة عن مضمون القائمة دون معرفة أيًا منهم للآخر، وأسفرت نتائج الجولة الأولى عن متوسط اتفاق بين المحكمين لتحقيق هدف القائمة بمعرفة المفاهيم ذات الأولوية بناءً على درجة التوافق حول تلك المفاهيم واستبعاد المفاهيم التي تحصل على درجة توافق أقل من (80%) ، واستغرقت الجولة الأولى من تاريخ 13 / 01 / 2017 إلى تاريخ 11 / 02 / 2017م، وكان تواصل الباحثة مع الخبراء مُستمرًا خلال هذه الفترة ، وتم استرجاع (43) استبانة خاصة بالمفاهيم والمهارات بمتوسط (100%).

وبعد تجميع استجابات قوائم الجولة الأولى لمفاهيم الاقتصاد المعرفي، وتحليل النتائج ، وإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج استجابات الجولة الأولى حسب ما هو مُتبع في طريقة دلفاي (Delphi) خلال الفترة الزمنية 18 / 02 / 2017، وتم تعديل المفاهيم وفقًا لملاحظاتهم واستجاباتهم بالجولة الأولى، كما تم حساب درجة التوافق من خلال تكرار الاستجابات لكل مفهوم، وبعد الانتهاء من ذلك تم بناء قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب نتائج الجولة الأولى والتواصل مع الخبراء في المرحلة الثانية من التحكيم حسب دلفي (Delphi) لإبلاغهم عن بدء الجولة الثانية من خلال إرسال استبانة مُغلقة خاصة بمفاهيم الاقتصاد المعرفي للمحكمين الخبراء ثم تم التواصل مع الخبراء لإبلاغهم عن نتائج الجولة الأولى وتاريخ بدء الجولة الثانية.

ثانيًا: نتائج جولة دلفي (Delphi) الثانية لقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي

تمثلت الجولة الثانية من دلفي (Delphi) بعرض قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي على (20) خبيرًا في المجالات التربوية والتكنولوجية والاقتصادية، حيث تم إرسال استبانة مُغلقة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي ذات مقياس رباعي هدفت إلى معرفة المفاهيم ذات الأولوية بناءً على درجة توافق حول تلك المفاهيم واستبعاد المفاهيم التي تحصل على درجة توافق أقل وصحة تصنيف هذه المفاهيم حسب آراء ، واستغرقت الجولة الثانية الفترة الزمنية من 24 / 02 / 2017 إلى 21 / 03 / 2017م كان فيها تواصل الباحثة مع الخبراء مُستمرًا خلال هذه الفترة ، وتم استرجاع (17) استبانة خاصة بالمفاهيم بمتوسط (89.4%) للخروج بقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي للانتقال إلى تحكيمها إلى الجولة الثالثة حسب طريقة دلفي للتحكيم.

وبعد تجميع استجابات قوائم الجولة الثانية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي وتحليل النتائج وإرسال التقرير الذي يتضمن نتائج استجابات الجولة الثانية للخبراء حسب ما هو مُتَّبَع في طريقة دلفاي (Delphi) خلال الفترة الزمنية 25 / 03 / 2017، وتعديل المفاهيم وفقاً لملاحظات الخبراء واستجاباتهم بالجولة الثانية، كما تم حساب درجة التوافق من خلال تكرار الاستجابات لكل مفهوم، وبعد الانتهاء من ذلك تم بناء قائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب نتائج الجولة الثانية والتواصل مع العينة القصديّة من الجولة الثالثة للتحكيم حسب دلفي (Delphi) لإبلاغهم عن بدء الجولة الثالثة.

ثانياً: نتائج جولة دلفاي الثالثة لقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي

تم إرسال استبانة مُغلقة لمفاهيم الاقتصاد المعرفي هدفت إلى معرفة المفاهيم ذات الأولوية بناءً على درجة توافق حول تلك المفاهيم واستبعاد المفاهيم التي تحصل على درجة توافق أقل حسب آراء الأكاديميون في المجالات التربوية والتكنولوجية والاقتصادية، وكان الهدف من إجراء الجولة الثالثة الوصول بإجماع الأكاديميون إلى أعلى نسبة مُمكنة بما يُحقق هدفاً أساسياً من أهداف الدراسة.

واشتملت عينة الجولة الثالثة على (25) أكاديمياً في التخصصات التربوية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد طُلب منهم في الجولة الثالثة والأخيرة تأمل النتائج الإحصائية التي أسفرت عنها تحليل قائمة مفاهيم الجولة الثانية وإبداء آرائهم بالموافقة أو عدمها وإعطاء تقديراتهم الشخصية للمفاهيم التي لا يوافقون على نسبة الموافقة التي تمثله والمدونة أمام كل مفهوم. واستغرقت الجولة الثالثة الفترة الزمنية من 01 / 04 / 2017 إلى 29 / 04 / 2017م كان فيها تواصل الباحثة مع الأكاديميون مُستمرًا خلال هذه الفترة، وتم استرجاع (25) استبانة خاصة بالمفاهيم بمتوسط (100%) للخروج بقائمة مفاهيم الاقتصاد المعرفي النهائية هدف الدراسة.

المعالجات الإحصائية

التحليل الإحصائي

1. التكرارات المتعلقة بكل مفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب مؤشرات الاقتصاد المعرفي الأربعة.
2. النسب المئوية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة وترتيبها حسب أهميتها في ضوء النسب المئوية المُتحققة.

3. تم التحقق من ثبات التحليل من خلال الاستعانة بمحللة خارجية وهي مشرفة منهج دراسات اجتماعية بوزارة التربية والتعليم لتحليل محتوى ثلاثة كتب من محتوى منهج كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) للفصلين الأول والثاني بعد تزويدها بقواعد وإجراءات التحليل المتفق عليها مع الباحثة، ثم تم حساب معامل الاتفاق بين المحللين باستخدام معاملة هولتسي (holisti) والجدول رقم 3 يوضح معاملات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني ويمكن القول بأنها معاملات اتفاق موثوق بها.

جدول (3) جدول معامل ثبات التحليل

الثبات %	التحليل الثاني	التحليل الأول	الفئات
95%	77	81	مفاهيم الاقتصاد المعرفي في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (3) و(7) والجغرافيا الاقتصادية (11)

عرض النتائج ومناقشتها

السؤال الأول: ما درجة تضمين محتوى كتب منهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) في سلطنة عُمان لمفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب مؤشرات قائمة الاقتصاد المعرفي الأربعة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة، ويوضح جدول 4 النتائج المتعلقة بهذا السؤال

جدول (4) بتكرارات مفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب مؤشرات قائمة الاقتصاد المعرفي

م	المؤشرات	الجموع	النسبة المئوية

54.97 %	37 6	المؤشر الأول: النظام المؤسسي للدولة	1
11.84 %	81	المؤشر الثاني: نظام التعليم والتدريب	2
21.64 %	14 8	المؤشر الثالث: نظام البحث والتطوير والابتكار	3
11.55 %	79	المؤشر الرابع: نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	4
%100	68 4	المجموع	5

تشير النتائج في جدول 4 إلى أن تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف من (3-12) بلغ (684) تكرارًا معظمها كان في المؤشر الأول المتعلق بالنظام المؤسسي للدولة بنسبة بلغت (54.97)، في حين لم تضمّن المؤشرات الثلاثة الأخرى إلا بنسب قليلة، مما يُعطي مؤشر عام على ضعف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي بشكل كلي في هذه الكتب، ويعزو الباحثون ضعف تضمين هذه المفاهيم إلى أن المناهج الحالية أُعدت في مرحلة زمنية تسبق تزايد خطاب الدولة في التركيز على أهمية التحول إلى الاقتصاد المعرفي والذي تزايد في السنوات الأخيرة، وكان من المُفترض أن تُواكب هذه المناهج التحولات للاندماج في الاقتصاد المعرفي على المستوى العالمي بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص المناهج في تضمين محتواها ومفاهيمها فيها (البنك الدولي 2012)، لأن المؤسسات التربوية يفترض أن تتنبأ بالتحولات المُستقبلية وتعمل على مواكبتها في مناهجها حتى تتمكن من إعداد أفراد يستطيعون التفاعل مع العالم بتغييراته المختلفة، وهذا ما تؤكد عليه فلسفة التعليم العمانيّة الصادرة في عام 2017م والتي من أهم مبادئها مجتمع المعرفة والتكنولوجيا الذي يتحقق من خلال تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد المعرفي من إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ونشرهما وتوظيفهما وتوطين المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرة الذاتية في مجالي البحث والتطوير التكنولوجي (مجلس التعليم، 2017).

وتشير النتائج أيضًا إلى أن المؤشر الأول: النظام المؤسسي للدولة يُمثّل أعلى درجة في تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي بمجموع تكرارات (376) تكرارًا وبنسبة لا تتجاوز (54.97%) وعلى الرغم أنه يحتل المرتبة الأولى إلا أنها نسبة ضعيفة نوعًا ما؛ كما ضُمّنت مفاهيم مؤشر نظام البحث والتطوير والابتكار بمجموع تكرارات (148) تكرارًا وبنسبة لا تتجاوز (21.64%) وهي نسبة تقل من نصف نسبة تضمين المؤشر الأول، وجاءت مفاهيم مؤشر

نظام التعليم والتدريب في المرتبة الثالثة من حيث التضمين بمجموع تكرارات (81) وبنسبة لا تتجاوز (11.84%) وهي نصف النسبة لمفاهيم المؤشر السابق، وأخيرا جاء مؤشر نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في المرتبة الأخيرة وبمجموع تكرارات (79) وبنسبة لا تتجاوز (11.55).

وقد يرجع ذلك إلى ن مناهج الدراسات الاجتماعية مناهج مُدمجة في كتاب واحد يتضمن مجالات الدراسات الاجتماعية الثلاثة، وهي: التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية؛ وبالتالي توزع المحتوى إلى ثلاث مجالات لا يتيح فرصة للتعمق في عرض هذه المفاهيم التخصصية على مستوى المؤشرات الأربعة، كما أن طبيعة مفاهيم الاقتصاد المعرفي وطبيعة معالجة مواضيعها أكثر قُرْبًا للمفاهيم الاقتصادية التي لا تحظى رغم أهمية الاقتصاد اليوم بكتاب مستقبل يعالج جوانبها المختلفة خاصة في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي التي يفترض أن تركز على جوانب تخصصية عميقة مثل التركيز على هذه المفاهيم، بينما تُركّز مناهج الدراسات الاجتماعية من حيث طبيعة معالجة المواضيع على الجغرافيا الطبيعية، مما يُوجد خلل في تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود وثيقة تربوية مُتجددة للدراسات الاجتماعية تتبنّى تضمين المفاهيم المتجددة مثل مفاهيم الاقتصاد المعرفي، فخلال عشرين عامًا من بدء التعليم الأساسي في عمان من (1998-2018) لم يتم مراجعة مصفوفة المدى والتتابع للدراسات الاجتماعية، حيث صدر القرار بذلك في نوفمبر 2018م (وزارة التربية والتعليم، 2018)، أي أن التجديد يتطلب فترة طويلة جدًا، والمعروف أن العالم خلال هذه الفترة يشهد تحولات كبرى جدًا بشكل متسارع ومُستمر.

وعلى الرغم من اهتمام وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة من مجرد السعي نحو زيادة معدلات التحاق الطلاب بالمدارس إلى السعي نحو تطوير جودة التعليم وزيادة ملاءمته لسوق العمل بهدف إعداد الطلاب لمواجهة تحديات الاقتصاد المعرفي؛ بناءً على توصيات تقرير "التعليم في سلطنة عُمان" الذي أعدته وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع البنك الدولي (2012) والذي أشار أن التحدي الرئيسي الذي يواجه قطاع التعليم في سلطنة عمان يتمثل في تطوير جودة المُخرجات التعليمية، وأن يكون السعي نحو تحسين الجودة هو الأولوية الرئيسية للحكومة في مجال التعليم، وأن تقويم تعلم وأداء الطلبة- على المستويين الوطني والدولي- دون توقعات الحكومة، ودون المستويات التي يتم تحقيقها في دول عديدة، إلا أن مناهج الدراسات الاجتماعية لم يطلها أي تطوير ولم تُواكب التحولات والتغييرات الجديدة في سياق توجهات الدولة والقطاع الحكومي والخاص للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي، وهذا ما أكدته النتائج السابقة.

السؤال الثاني: للإجابة عن السؤال الثاني الذي نصه " ما درجة اختلاف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى منهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (3-12) حسب طريقة تضمينها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة وطريقة تضمينها ويوضح جدول 5 النتائج المتعلقة بهذا السؤال:

جدول (5) تكرارات مفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب مؤشرات قائمة الاقتصاد المعرفي وطريقة تضمينها

المؤشرات	رقم	صورة	خريطة	جدول	رسم بياني	شكل	نشاط
المؤشر الأول: النظام المؤسسي للدولة	311	0	0	5	0	11	49
المؤشر الثاني: نظام التعليم والتدريب	71	0	0	3	0	1	6
المؤشر الثالث: نظام البحث والتطوير والابتكار	122	0	1	0	0	5	20
المؤشر الرابع: نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	63	4	0	0	0	1	11
المجموع	567	4	1	8	0	18	86
النسبة المئوية	82.9%	0.6%	0.1%	1.2%	0%	2.6%	12.6%

تشير نتائج جدول 5 إلى أن مفاهيم الاقتصاد المعرفي ظهرت بنسبة مرتفعة بصيغة النصوص حيث بلغ تكرارها (567) تكرارًا وبنسبة (82.9%) وبذلك جاءت في المرتبة الأولى، ثم جاءت الأنشطة بالمرتبة الثانية بمجموع تكرارات (86) تكرارًا بنسبة (12.6%)، وجاءت الأشكال التوضيحية والجدول والخرائط بنسبة منخفضة بمجموع تكرارات (18) و(8) و(1) وبنسبة (2.6%) و(1.2%) و(0.1%) على التوالي.

وقد يرجع ذلك إلى المناهج بالسلطنة تنبني على فلسفة قائمة على المعرفة حيث تنشغل بالنص وتهتم به أكثر من الصور والخرائط والأشكال البيانية، وبالتالي فالنصوص هي التي تُقدم المعرفة ومن المنطقي أن تأتي الأنشطة في المرتبة الثانية لأنها مُرتبطة بالنصوص المقدمة في المنهج، وعلى الرغم من أن طبيعة منهج الدراسات الاجتماعية يُفترض أن تكون فيه الخرائط والصور والأشكال البيانية أكثر حضورًا من النصوص؛ لأن طبيعة هذا العلم قائمة على هذا النوع من طريقة التضمين وهذا قد يُفسر ضعف المخرجات التعليمية في التعليم المدرسي في مهارات قراءة

الخرائط والصور والأشكال البيانية وتفسيرها. وهذا ما أوصت به دراسة (البلوشي، 2014) تضمين أكبر عدد من الأشكال التوضيحية وإعادة النظر في الأشكال التوضيحية التي عانت من بعض أوجه القصور في معايير التصميم الفني في مناهج الدراسات الاجتماعية بسلطنة عُمان.

السؤال الثالث: ما درجة اختلاف تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف (12-3) حسب اختلاف المرحلة التعليمية؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج مجموع التكرارات والنسب المئوية لكل مؤشر من المؤشرات ثم للمؤشرات مجتمعة في الصفوف م (3-12) ويوضح جدول 3 النتائج المتعلقة بهذا السؤال:

جدول(6) التكرارات والنسب المئوية لمفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب المرحلة الدراسية

المرحلة التعليمية	الصف	المؤشر الأول: النظام المؤسسي للدولة		المؤشر الثاني: نظام التعليم والتدريب		المؤشر الثالث: نظام البحث والتطوير والابتكار		المؤشر الرابع: نظام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)	
		مجموع التكرارات	النسبة المئوية	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	مجموع التكرارات	النسبة المئوية	مجموع التكرارات	النسبة المئوية
النسبة المئوية المجموع	الثالث	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الرابع	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
	الخامس	0	%0	2	2.5%	0	%0	2	0.3%
	السادس	0	%0	5	6.2%	0	%0	5	0.7%
	السابع	1	0.3%	0	%0	0	%0	1	0.1%
	الثامن	9	2.4%	2	2.5%	19	12.8%	30	4.4%
	التاسع	63	16.7%	10	12.3%	4	2.7%	78	11.4%
	العاشر	31	8.2%	2	2.5%	7	4.7%	57	8.5%

%		%		%		%		%		%		التعليم ما بعد الأساسي
16.5	11	2.5	2	12.2	18	9.9	8	22.6	85	هذا وطني	الحدادي	
%	3	%		%		%		%				
11.8	81	46.8	37	2.0	3	7.4	6	9.3	35	الجغرافيا الاقتصادية	عشر	
%		%		%		%		%				
1.7	12	0	0	0.7	1	1.2	1	2.7	10	الحضارة الإسلامية		
%		%		%		%		%				
17.4	11	0	0	4.7	7	46.	38	19.7	74	هذا وطني	الثاني	
%	9	%		%		%		%				
2.8	19	8.9	7	3.4	5	0	0	1.9	7	الجغرافيا والتقنيات الحديثة	عشر	
%		%		%		%		%				
24.4	16	19.0	15	56.8	84	8.6	7	16.2	61	العالم من حولي للصف		
%	7	%		%		%		%				
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع مرحلة الحلقة الأولى		
25.3	17	18	30	21	104					مجموع مرحلة الحلقة الثانية		
%	3											
74.7	51	61	118	60	272					مجموع مرحلة ما بعد الأساسي		
	1											
68	79	148	81	376						المجموع الكلي		
4												
100%	11.55%	21.64%	11.84%	54.97%						النسبة المئوية		

تشير نتائج جدول 6 إلى أن 6 إلى أن مرحلة ما بعد التعليم الأساسي للصفين الحادي عشر والثاني عشر تأتي في المرتبة الأولى في درجة تضمينها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي حسب المؤشرات الأربعة بمجموع تكرارات (511) تكرارًا وبنسبة (74.7%) يليها الحلقة الثانية لمرحلة التعليم الأساسي بمجموع تكرارات (173) تكرارًا وبنسبة (25.3%) وعدم تضمين صفوف الحلقة الأولى لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.

وقد يرجع ذلك إلى طبيعة مناهج الدراسات الاجتماعية التي تُعنى بتفاعل الانسان مع البيئة المحيطة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية؛ حيث يُشير عدوان (2009) إلى أن مناهج الدراسات الاجتماعية تتمحور حول دراسة العلاقة بين الانسان والمجتمع الذي يعيش فيه وعلاقة ذلك المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، وتهتم بدراسة ميادين نشاط وتفاعلات الانسان وعلاقته ببيئته والمشكلات التي نتجت عن تلك التفاعلات، كما أن مناهج الحلقة الأولى تُعدُّ من أقدم المناهج إصدارًا على مستوى كتب منهج الدراسات الاجتماعية حتى وإن أشارت سنة

الطباعة إلى حداثة طباعتها؛ حيث أن مفهوم إعادة الطباعة في مناهج الوزارة لا يعني إدخال تعديل أو تطوير على المحتوى وتحديثه، وإنما يقتصر على طباعة الكتاب المدرسي بنفس المحتوى السابق مع إدخال بعض التعديلات اللغوية، بالإضافة إلى أن طبيعة المرحلة العمرية لصفوف الحلقة الأولى من التعليم الأساسي تُركز على بناء القدرة والنموذج عند الطالب من خلال تدريسهم لأبرز الشخصيات التاريخية والوطنية كشخصية أحمد بن ماجد، والخليل بن أحمد في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي (وزارة التربية والتعليم، 2017)

ويظهر الاهتمام بتضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في الحلقة الثانية بصورة أكبر عن الحلقة الأولى إلا ان تضمين هذه المفاهيم لا يزال ضعيفاً في هذه الحلقة مع وجود اختلاف في تضمين هذه المفاهيم من صف لآخر؛ وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المعرفة المتعمقة والأكثر اتساعاً وشمولاً في هذه المرحلة العمرية من مراحل التعلم، ويرجع تباين تضمين هذه المفاهيم وارتفاع نسبة تضمين مفاهيم المؤشر الثالث نتيجة طبيعة الأنشطة التي يُكلف بها الطلبة في بعض الدروس والتي تتطلب البحث وإعداد التقارير والمقالات حولها.

كما تشير النتائج إلى أن كتاب العالم من حولي يحتل المرتبة الأولى في درجة تضمينه لمفاهيم الاقتصاد المعرفي بمجموع تكرارات (167) تكرارا وبنسبة (24.4%)، يليه كتاب هذا وطني للصف الثاني عشر بمجموع تكرارات (119) وبنسبة (17.4%)، ثم كتاب هذا وطني للصف الحادي عشر بمجموع تكرارات (113) وبنسبة (16.5%).

ويرجع ارتفاع نسبة تضمين كتب مرحلة ما بعد الأساسي لهذه المفاهيم كونها مرحلة سابقة لمرحلة التعليم الجامعي ويحتاج الطلاب فيها إلى تهيئتهم وتنمية معارفهم بالمُستجدات العالمية والتطورات الاقتصادية التي يتطلبها سوق العمل وتؤدي في تقدم الدول ونمائها مما يسهم في تكوين قاعدة معرفية واسعة لديهم وتشكيل صورة للمستقبل الوظيفي لديهم وتسهل اندماجهم في مرحلة التعليم الجامعي أو سوق العمل، إضافة إلى أن المرحلة العمرية لطلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر تستدعي معلومات ومعارف أكثر عمقاً وتحديثاً مقارنة بالمرحل التعليمية السابقة لها، كما أن كتب هذه المرحلة هي الأكثر تحديثاً وتجديداً مقارنة مع باقي كتب المنهج .

وتتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة (AIEdwan& Hamaidi, 2010) التي أشارت إلى أن محتوى الكتب الدراسية لمنهج الدراسات الاجتماعية لا يشير إلى فلسفة الاقتصاد القائم على المعرفة مباشرة، ودراسة (طمان، 2015) التي أشارت إلى أن مفاهيم الاقتصاد المعرفي المتعلقة بالتجارة الإلكترونية تم تضمينها بدرجة ضعيفة في مقرر الاقتصاد لطلاب المدارس التجارية الثانوية.

إن نتائج هذه الدراسة بشكل عام تشير إلى أن القرار الوزاري الذي اتخذ بشأن تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية يعد فرصة كبيرة للتفكير بعمق في مضامين هذه المادة التي يجب أن تعكس التحولات الكبرى ذات العلاقة بمجالاتها المختلفة خاصة مفاهيم الاقتصاد المعرفي، ويمكن البناء في التطوير على الاستفادة من مسارين الأول هو معايير المجلس الوطني للدراسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المؤسسة التي تؤثر بمعاييرها في تطوير الدراسات الاجتماعية في كثير من دول العالم خاصة وأنه هناك معايير متعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا، كمعيار:

العلوم والتكنولوجيا والمجتمع أحد معايير هو معايير المجلس الوطني للدراسات الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أوضح أنه يجب تتضمن برامج الدراسات الاجتماعية تجارب توفر دراسة العلاقات بين العلوم والتكنولوجيا والمجتمع، وكيف تؤثر العلوم والتكنولوجيات على المعتقدات والمعرفة والحياة اليومي (NCSS, 2010)، كما يمكن الاستفادة مما أنجز على المستوى الوطني في مجال بلورة مفاهيم الاقتصاد المعرفي وآليات تضمينه تربويا كاستراتيجية عُمان الرقمية 2040 التي تدعم مسيرة التحول نحو تحقيق الاقتصاد المعرفي (هيئة تقنية المعلومات، 2018)، والاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تتمحور حول دخول السلطنة مرحلة الاقتصاد المعرفي من خلال تحقيق اقتصاد وطني يرتكز على الابتكار من خلال إيجاد منظومة ابتكار وطنية (مجلس البحث العلمي، 2017).

التوصيات

- ضرورة تضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي لتكون جزءا أساسيا في المقررات الدراسية في المراحل الدراسية المختلفة من التعليم ما قبل الجامعي وعدم اقتصرها على مراحل معينة مع ضرورة تحديثها واستمرارها.
- ينبغي على واضعي المناهج أن يكونوا على اطلاع مستمر ومُتجدد ومستوى عالي من الوعي على هذه التوجهات والاستراتيجيات الوطنية التي تُساعد في بناء وتطوير المناهج الدراسية في ضوءها، بحيث تنعكس مضامينها ومفاهيمها في محتوى المناهج وأهدافها وانشطتها وأساليب تقييمها وطرق تدريسها ومصادر التعلم الأخرى لفهم واستيعاب مفاهيم الاقتصاد المعرفي.
- توجيه انظار صنّاع المناهج الدراسية السلطنة إلى ضرورة مواكبة توجهات الدولة وخططها الاستراتيجية للتحول والاندماج في عصر الاقتصاد المعرفي؛ إذ تُعتبر المناهج انعكاسًا ومرآة لتوجهات الدول والمجتمعات.
- العمل بشكل دائم على الاستمرار في تطوير المناهج بما يتناسب مع تطورات العصر ومتطلباته والمستجدات التربوية العالمية.
- إجراء المزيد من الدراسات لتقييم مفاهيم الاقتصاد المعرفي على مختلف مقررات المنهج التربوي بسلطنة عُمان ومقارنتها من أجل تزويد المسؤولين التربويين بنتائج موضوعية حولها

المقترحات

- فاعلية برنامج تدريسي مقترح قائم على مفاهيم الاقتصاد المعرفي في تنمية الوعي بالاقتصاد المعرفي .
- نموذج تربوي مقترح لتضمين مفاهيم الاقتصاد المعرفي في منهج الدراسات الاجتماعية.
- تطوير مصفوفة المدى والتتابع للدراسات الاجتماعية وتضمينها لمفاهيم الاقتصاد المعرفي.



المراجع العربية

- أبو جحله، ربا (2014). أثر برنامج تعليمي في العلوم قائم على اقتصاد المعرفة في اكتساب المفاهيم العلمية وعمليات العلم ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية. الأردن.
- البستنجي، محمود (2011). تقويم البرنامج التدريبي للإطار العام للمناهج و التقويم المبني على الاقتصاد المعرفي في محافظة الكرك - الأردن حسب نموذج بلوغ الأهداف لتايلر، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، 21، 87- 156.
- البراك، أمل (2011). درجة فاعلية البرنامج الأردني لتطوير المدرسة من وجهة نظر المعلمين في مدارس البادية والوسطى ،رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة. الأردن.
- البراك، أمل (2011). درجة فاعلية البرنامج الأردني لتطوير المدرسة من وجهة نظر المعلمين في مدارس البادية والوسطى ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة. الأردن.
- البطارسة، منيرة (2005). بناء برنامج تدريبي قائم على كفايات الاقتصاد المعرفي للتنمية المهنية لمعلمات الاقتصاد المنزلي في الأردن. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة عمان العربية للدراسات العليا. الأردن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2015). مؤشر المعرفة العربي 2015. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر والتوزيع.
- بولصباغ، رياض (2013). التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة- الجزائر- اليمن ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر.
- التكروني، عبد الهادي (2012). إسهام المرشد الطلابي في تنمية شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية من منظور التربية الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى. السعودية.

التكروني، عبد الهادي (2012). إسهام المرشد الطلابي في تنمية شخصية تلميذ المرحلة الابتدائية من منظور التربية الإسلامية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى. السعودية.
جمعة، محمد (2009). تطوير التعليم ودوره في اقتصاد المعرفة. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض: جامعة الطائف.
الزعيبي، إبراهيم (2010). أثر منهاج مُطور في التربية الإسلامية في مبادئ الاقتصاد المعرفي في التحصيل وتنمية التفكير الابداعي لدى طلبة المرحلة الأساسية في الأردن ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية. الأردن.

طمان، أبو المجد (2016). نموذج مقترح قائم على التعلم المدمج لتطوير منهج الاقتصاد بالمدارس الثانوية التجارية لتنمية مفاهيم الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، 57، 1- 45.
مجلس البحث العلمي (2018). الاستراتيجية الوطنية للابتكار. سلطنة عُمان.
مجلس التعليم (2017). فلسفة التعليم في سلطنة عُمان. سلطنة عُمان.
محمد، أحمد (2014). اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
مخيمر، محمد؛ وأبو طه، موسى (2009). بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنموية متقدمة. العين: دار الكتاب الجامعي.
النمرائي، زياد (2014). تقويم جودة كتاب الرياضيات للصف للثاني الثانوي العلمي في الأردن في ضوء الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر معلميه. مجلة جامعة دمشق، 30 (2)، 241- 272.
هيئة تقنية المعلومات (2018). الاستراتيجية الوطنية لمجتمع عُمان الرقمي والحكومة الإلكترونية – عُمان الرقمية. سلطنة عُمان.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.
وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: الفردوس للطباعة والعلب الكرتونية.
وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف الرابع الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مطبعة الألوان الحديثة.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: مزون للطباعة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مزون للطباعة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي (الفصلين الأول). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف السادس الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف السابع الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف السابع الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف الثامن الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مزون للطباعة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف التاسع الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

وزارة التربية والتعليم (2017). الدراسات الاجتماعية للصف التاسع الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.

- وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي (الفصل الأول). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.
- وزارة التربية والتعليم (2016). الدراسات الاجتماعية للصف العاشر الأساسي (الفصل الثاني). سلطنة عُمان: مؤسسة عُمان للصحافة والنشر والإعلان.
- وزارة التربية والتعليم (2016). هذا وطني للصف الحادي عشر (الفصلين الأول والثاني). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.
- وزارة التربية والتعليم (2017). الجغرافيا الاقتصادية للصف الحادي عشر (الفصلين الأول والثاني). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.
- وزارة التربية والتعليم (2017). الحضارة الإسلامية للصف الحادي عشر (الفصلين الأول والثاني). سلطنة عُمان: المطابع العالمية.
- وزارة التربية والتعليم (2017). هذا وطني للصف الثاني عشر (الفصلين الأول والثاني). سلطنة عُمان: مطبعة عُمان.
- وزارة التربية والتعليم (2016). الجغرافيا والتقنيات الحديثة للصف الثاني عشر (الفصلين الأول والثاني). مزون للطباعة والنشر والإعلان.
- وزارة التربية والتعليم (2017). العالم من حولي للصف الثاني عشر (الفصلين الأول والثاني). سلطنة عُمان: مطبعة عُمان.
- وزارة التربية والتعليم (2018). قرار وزاري رقم (2018 /313) بتشكيل لجننتين رئيسية وفنية لرسم السياسات العامة لمناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف الدراسية (3- 12). سلطنة عُمان.
- وزارة التربية والتعليم؛ والبنك الدولي (2012). التعليم في سلطنة عُمان. وزارة التربية والتعليم. سلطنة عُمان.

DRASSA



دراسا

مجلة بحوث وتطوير أنشطة علوم الرياضة
Journal of Development & Research for
Sport Science Activities



المراجع الاجنبية

AlEdwan, Z& Hamaidi, D. (2010). Evaluating social and national education textbooks based on the criteria of knowledge-based economy from the perspectives of. **Social and Behavioural Sciences**, 2, 2029– 2034.

Arundel , A. (2005). **From the 19th to the 21st century: Indicators for the Knowledge Economy**. Conference on Knowledge Economy Challenges for Measurement. Luxembourg, Retrieved From: <https://circabc.europa.eu/webdav/CircaBC/ESTAT/knowledgeeconomy/Library/Proceedings.pdf>.

APEC. (2000). **Toward Knowledge Based Economy In APEC 2000**. Retrieved From: [file:///C:/Users/lulu/Downloads/00_ec_knowledgebased%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/lulu/Downloads/00_ec_knowledgebased%20(1).pdf).

Chen, d& Dahlman. C. (2005). **The knowledge economy**, the KAM methodology and World Bank operations (English).

Retrieved From: http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/KAM_Paper_WP.pdf.

Ceri , V. (2001). Building the Knowledge Economy. **Journal of Computing and Information Technology**. 9 (3), 177–183.

Dimmock, C& Goh, J. (2011). Transformative pedagogy, leadership and school organization for the twenty-first-century knowledge-based economy: the case of Singapore. **School Leadership & Management**, 3 (31). 215- 234.

European Commission. Indicators for the Knowledge-Based Economy : **Summary Report 2008. Retrieved** From; <https://www.univ-trier.de/fileadmin/fb4/projekte/SurveyStatisticsNet/KEI-WP2-D2.5.pdf>

Hadad, S. (2017). Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions. **Management Dynamics in the Knowledge Economy**, 5 (2), 2392-8042.

Hansen, B. (2011). **Adapting in the Knowledge Economy Lateral Strategies for Scientists and Those Who Study Them** (Unpublished PhD thesis). The IT University of Copenhagen Business School.

Hogan, T. (2011). **AN Overview of the Knowledge Economy with A focus on Arizona. A Report from the Productivity and Prosperity Project (P3)**. Center for Competitiveness and Prosperity Research. Arizona State University

Houghton, J. & Sheehan, P. (2000). A Primer on the Knowledge Economy. **Paper prepared for the National Innovation Summit, organised by the Department of Industry, Science and Resources**. Melbourne: Centre for Strategic Economic Studies Victoria University of Technology. Retrieved from: http://www.business.vu.edu.au/cses/documents/working_papers/cses/wp18_2000_cses.pdf.

NCSS. (NCSS). **National Curriculum Standards for Social Studies (2010 edition)**. National Council for the Social Studies. Retrieved from: <https://www.socialstudies.org/standards/strands>.

OECD. (1996). **OECD Science Technology and Industry Scoreboard: Benchmarking Knowledge-based Economies**, Paris.

Powell, W & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. **Annual Review of Sociology**, 30, 199- 220.

Robertson, L. (2008). Producing Knowledge Economies: The World Bank, the KAM, Education and Development, **Centre for Globalisation, Education and Societies**, University of Bristol, Retrieved from: <http://susanleerobertson.com/publications/>.

Salem, M. (2014). The Role Of Universities In Building A Knowledge-Based Economy In Saudi Arabia. **International Business & Economics Research Journal**. 13, 1407-1056

Shiryaev, D., Artemova, E., Zelinskaya, M., Novoselov, S., Galiullina, S & Pismennaya, E. (2016). “Knowledge Economy” as a Resource for the Intensification of Socio-Economic Transformation of the Regional Economic Space. **International Review of Management and Marketing**, 6, 232-237.

Sundac, D & Krmpotic, I. (2011). Knowledge Economy Factors and the Development of Knowledge-based Economy. **Croatian Economic Survey**, 13(1). 105-14.

Tocan, M. (2012). Knowledge Based Economy Assessment. **Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**, 5, 199-213.

World Bank. (2007). **Building knowledge economies: Advanced strategies for development**. WBI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank Publications.

World Bank Report. (2003). **Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy: Challenges for Developing Countries**. WBI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.